آفاق برلمانية

مواطن

أيلول ٢٠٠٣ م المجلد السابع، العدد ٦ نشرة تصدرعن: مـواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله September 2003 Volume 7, No. 6

مشروع قانون العقوبات لم يعجب إلا القليل!

تقدم مجلس الوزراء الفلسطيني «بمشروع قانون العقوبات» الى المجلس التشريعي، الذي اخضعه بمواده الـ٤٠١ لنقاش مطول، ثم قام بأقرار القراءة الاولى للمشروع بتاريخ ١٤-٤-٢٠٠٣ .

ومنذ الاقرار، اثار مشروع القانون نقاشا خلافيا حادا، تركز في معظمه على البنود التي تدور حول قضايا الاسرة وخاصة المرأة . وقد كشف النقاش المحتدم تناقضا واضحا في المفاهيم والرؤى بين الاتجاهات السياسية والقوى الاجتماعية والافراد على النحو التالي :

– الاتجاه الاسلامي المتشدد ، اعترض على مشروع القانون ودعا الجمهور الى رفضه والتظاهر ضده ، والاستعاضة عنه بمشروع يدعو الى تطبيق الشريعة الاسلامية في كل امور الحياة . وحذر المجلس التشريعي من الاجتهاد في القضايا المشمولة بالنص المقدس .

– الاتجاه العلماني الذي رأى في المشروع تجاهلا صريحا لاعلانات ومواثيق واتفاقات حقوق الانسان في العديد من النصوص والاحكام الواردة ، والتي وعد «اعلان الاستقلال» و«القانون الاساسي» الناظم لعمل المجلس التشريعي الإلتزام بها واعتمادها .ورفض هذا الاتجاه اعادة نسخ قانون العقوبات المصري وتعميمه على الوضع الفلسطيني ، كما رفض ان يكون قانون العقوبات العثماني لسنة ١٨٥٨ ، المعدل قليلا مصدرا للتشريع الراهن .

– اتجاه نسوي طرح الغبن الذي الحقه مشروع القانون بالمرأة والاسرة ، ورأى في بنود المشروع انها تعاملت بنوع من التمييز المهين ضد المرأة ، وحاولت تكريس دونيتها في المجتمع .

–اتجاه وطني توفيقي يحاول ارضاء جميع الاطراف ، وهو الاتجاه الذي عبر عنه المجلس التشريعي وبعض الاتجاهات السياسية التي ابدت ملاحظة هنا وملاحظة هناك على قاعدة موافقتها على المشروع ككل .

تقدمت نشرة افاق برلمانية بمجموعة من الاسئلة الى المتحاورين والمتحاورات بهدف اغناء الحوار الديموقراطي على طريق تطوير مشروع القانون بما ينسجم مع بناء مجتمع ديموقراطي متطور يجمع في شكل خلاق بين الاصالة والحداثة .

وقد استجاب عدد كبير من الفعاليات السياسية والديموقراطية والنسائية عبر الكتابة والتعبير الصريح عن رأيه ، لنشرة افاق برلمانية ، فيما استنكف البعض الاخر لاسباب مختلفة ، .ولوحظ الاهتمام المميز للعنصر النسائي في ابداء الاراء وجرأة الطرح ، وقد كان عدد المشاركات ضعف عدد المشاركين الذين اظهروا فتورا ملحوظا.

تقدم افاق برلمانية اراء المشاركين والمشاركات حول قانون العقوبات على الصفحات ٢، ٣، ٤، ٥، ٧.

المجلس التشريعي والارتقاء إلى مستوى المسؤولية

من الغريب حقاً أنه ما زال بعض أعضاء المجلس التشريعي غير مقتنعين بالحاجة لتعديل قانون الانتخابات القديم، على الرغم من أن أغلبية من أعضاء المجلس يتفقون على وجود حاجة للتعديل باتجاه نظام مختلط.

ولا يوجد تفسير لهذا سوى أن البعض يغلب اعتبارات غير تلك التي تقع ضمن نطاق الصالح العام. ولكن، لنفترض حسن النوايا ونقول: إن من يريد الإبقاء على القديم هو الذي يجب أن يدافع عن وجهة نظره، وفي رأينا، دفاعاً مستميتاً لأن جميع الحجج والمبررات والأسباب تقع في صالح التغيير، وليس إبقاء القديم على قدمه.

ما هي هذه الحجج؟ أولاً: يوجد ما يقارب حالة الإجماع الوطني حول الحاجة للتعديل باتجاه نظام مختلط (أي تمثيل نسبي لدائرة واحدة على الصعيد الوطني، لنصف المقاعد، إضافة إلى دوائر أصغر). وتجمع معظم الأحزاب والفصائل، بما في ذلك أوساط واسعة في «فتح»، والمؤسسات الأهلية، والناخبون أيضاً على اعتماد النظام المختلط. وقد أيدت أغلبية كبيرة في استطلاع أخير أجرته جامعة بيرزيت التمثيل النسبي.

وإضافة إلى ما سبق، فإن المعايير المتعارف عليها عالمياً لصلاحية وشرعية النظام الانتخابي تتطلب تغيير النظام القديم. مثلاً، يطلب من قانون الانتخابات أن يكون عنصراً موحداً مسانداً لبناء دولة وتعزيز الشعور الوطني والقومي، وجسر أية هوات موجودة، سواء جغرافية، مثل الضفة وغزة، أم ريف ومدينة. ويتوقع أيضاً من أي نظام انتخابي أن يمثل التعددية الموجودة في المجتمع، وأن لا يكون إقصائياً، ويخرج عناصر فاعلة في المجتمع من التمثيل في النظام السياسي.

ودون الاسترسال في إضافة معايير أخرى، من الواضح أن القانون القديم يفشل بموجب هذه المعايير. فهو كما معروف يعزز المحلية والعشائرية بدلاً من تعزيز الشعور الوطني العام والهوية القومية الجماعية، ولا يشجع إعادة بناء الأحزاب أو ظهور أحزاب جديدة، ولا يعكس التعددية الموجودة في المجتمع الفلسطيني والتاريخ السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية. فهو إقصائي مفرق ومفتت، وسيخرج مجلساً ضعيفاً تجاه السلطة التنفيذية أو مجلساً فيه استقطاب سياسي حاد ومتأزم، كما يتوقع البعض إن عقدت الانتخابات خلال الشهور الستة القادمة.

وكما هو معروف، إن من فازوا في انتخابات العام ١٩٩٦ حازوا على ٤٠٪ من الأصوات، بينما من فشلوا، حصلوا على ٦٠٪ من الأصوات! هل يعقل هذا؟ هذه هي نتيجة نظام لا يأخذ بالتمثيل النسبي.

لكن السؤال الأساسي هو: لماذا يتمسك البعض بالقديم؟ لا يوجد في الواقع سبب واحد مقنع ووجيه. وقد بلغ البعض حداً من اليأس في إيجاد حجج مقنعة اضطروا معها إلى اللجوء إلى ما هب ودب من أقوال، مثل: لا يجب أن نظلم العشائر! منذ متى كانت العشائر وحدات سياسية؟ هل هذه هي طريقة بناء الدولة وتعزيز الهوية الوطنية الجامعة؟ هذا كلام دون مستوى النقد ولا يعقل أن يحمل محمل الجد.

لكن لحسن الحظ، أن أغلبية من أعضاء المجلس ترى أن هناك حاجة للتغيير. نأمل ونتمنى أن يكون جميع أعضاء المجلس عند حسن ظن المجتمع والقوى الفاعلة فيه. إن استقرار النظام السياسي الفلسطيني المتشرذم حالياً لن يتم دون تعديل قانون الانتخابات. دون ذلك، ستنتفي الشرعية عن أي مجلس جديد ينتخب بموجب القديم، لأنه لن يكون ممثلاً للفلسطينيين كافة في الضفة والقطاع.

قرارات وزير المالية «تقصقص» أجنحة الكثيرين

الهيئة العامة للبترول.. مرتع خصب للتلاعب بالمال العام!

رام الله - يوسف الشايب:

في البداية كان صاحب محطة المحروقات في رام الله، متردداً، وليس متحمساً للحديث .. يبدو أن الخوف لا يزال يتملكه على الرغم من أن الأمور تغيرت بعض الشيء، بعد أن وضعت وزارة المالية يدها على هيئة البترول الفلسطينية في حزيران (يونيو) الماضي وألحقتها بها .. فضل الرجل عدم الحديث «في حكايات قديمة»، لكن ما إن أشرنا له بأهمية ما يقوله كشهادة على مرحلة نتمنى أن تكون انقضت فعلاً، كما يقولون، وأننا على علم بتفاصيل حكايته، ونحتاج منه تأكيداً، حتى انطلق بالحديث، بعد أن شدد على عدم ذكره اسمه.

الحكاية بدأت عندما فكر الرجل بالحصول على ترخيص من هيئة البترول الفلسطينية، قبل أكثر من خمسة أعوام، لإنشاء محطة للوقود في منطقة رام الله، حيث طلب منه القائمون على الهيئة، آنذاك، كما طلبوا ممن سبقه، وممن تبعه أيضاً، حصة من الأرباح لإتمام الترخيص .. رفض الرجل هذه المقايضة، وتوجه إلى نواب في المجلس التشريعي، لمتابعة الأمر مع الهيئة، التي أكد مديرها السابق، حربي صرصور، مراراً لمن يراجعه من النواب أن الهيئة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تبتز أصحاب محطات الوقود مقابل الترخيص، وأن التراخيص المعطلة سيتم إصدارها خلال أيام قليلة، بعد أن يعمل «شكليا» على تأنيب بعض موظفيه لتعطيلها.

تمر الأيام وتليها أيام أخر، والتراخيص تراوح مكانها، وموقف القائمين على الهيئة ثابت من «حصة الأرباح» التي شبهها عدد من أصحاب محطات الوقود بـ«الخاوة»، ما أجبر الرجل على التخلي عن جهود نواب المجلس التشريعي، ليقبل بمنح رجالات الهيئة ما نسبته ١٥٪ من الأرباح، الأمر الذي اعتبره «إنجازاً» قياساً بغيره من أصحاب محطات الوقود، فقد وصلت نسبة «الخاوة» في بعض الأحيان إلى ٥٠٪ من أرباح هذه المحطات.

هوية ملتبسة

أول مشكلة تواجه من يبحث في موضوع هيئة البترول الفلسطينية، هي «هويتها الملتبسة»، فهي في بعض الأحيان مؤسسة حكومية، وفي أحيان أخرى شركة خاصة .. تسجيلها، وحسب مصادر مطلعة، يشير إلى أنها شركة خاصة، وبالتالي لا تتبع وزارة المالية، ومجلس إدارتها يضم أسماء شخصيات فلسطينية متنفذة، بينما تعامل ضريبياً على أنها مؤسسة حكومية، أي تتمتع بالكثير من الامتيازات التي لا تتمتع بها غيرها من الشركات الخاصة، منها الإعفاء من الضرائب الجمركية، وغيرها.

إذاً هي شركة خاصة في أصلها، تم التعامل معها على أنها هيئة حكومية، وبالتالي فهي تحقق أرباحاً مضاعفة، لا تدخل خزينة المالية، بل جيوب المنتفعين منها، وهي أرقام مهولة كان من الممكن أن تحقق طفرة في الاقتصاد الوطني، لو تم تجييرها للخزينة.. وما يؤكد ذلك أنه لا يوجد في الجريدة الرسمية (الوقائع) أي قرار رسمي بإنشاء هيئة البترول، إلا أن القرار رقم (١٥) للعام ٢٠٠٠، والصادر في السابع من حزيران (يونيو) للعام ٢٠٠٠، حسب الجريدة الرسمية، يشير إلى انتزاع ملكية ٤ دونمات و٢٦١ متراً بالقسائم من جزء رقم (٧ و٨ و٩ و١٠ و١٢ و١٣)، من القطعة رقم (٨٣) من أراضي غزة لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية،

التتمة (ص٨ و٩)

في هذا العدد

ما بين التسوية السياسية والتسوية الثقافية	فيصل دراج
حرب رشيل	نبهان خريشة
لنعمل على تعديل قانون الانتخابات	صالح رأفت
طروحات عن النهضة المعاقة	مها التميمي
الاصلاح والتطوير الإداري	محمد حجازي
من أجل إدماج معايير حقوق الإنسان في القوانين الفلسطينية	رندة سنيورة
الانتخابات السابقة خطوة للأمام خطوتين للوراء	عماد موسى
المسيحية كما الإسلام من مكونات المجتمع ومن نسيج حضارته	كايد الغول
قانون العقوبات بين ضرورة التغيير والجمود الفكري	زينب الغنيمي
الدستور الفلسطيني: يعبد الطريق لبناء دولة العائلة	محمد ياغي